قواعد في علوم الحديث

للعلامة المحقق المحدث الفقيه ظفر أحمد العثماني التهانوي

ولد سنة ١٣١٠ وتوفي سنة ١٣٩٤
رحمه الله تعالى

حققه وراجع نصوصه وعلق عليه
عبد الفتاح أبو غدة

الناشر
مكتب المطبوعات الإسلامية

حلب ـ باب الحديد ـ مكتبة النهضة ـ هاتف ٣٥٢٩١
بيروت ص. ب ٦٣٤٧ ـ هاتف ٢٢٥٢٧١

٥ ـ الصحيحُ لا ينحصر في «صحيح البخاري» و«مسلم»، بل يوجد في غيرهما ما هو صحيح أيضاً، كما في «تدريب الراوي»[(١)]: ولم يستوعبا الصحيح في كتابيهما، ولا التزماه أي استيعابَه، فقد قال البخاري: ما أدخلتُ في كتابي «الجامع» إلا ما صح، وتركتُ من الصحاح مخافةَ الطول. وقال مسلم[(٢)]: ليس كلُّ شيءٍ عندي صحيحٍ وَضَعْتُهُ ها هنا، إنما وضعتُ ما أجمعوا عليه. يُريدُ: ما وَجَدَ عنده فيه[(٣)] شرائطَ الصحيح المجمَع عليه، وإن لم يَظهر اجتماعُها في بعضها عند بعضهم، قاله ابن الصلاح.

ورَجَّحَ النووي أنَّ المراد ما لم تَختلف الثقاتُ فيه في نفس الحديث متناً ولا إسناداً، لا ما لم يُختلَف في توثيق رواته. قال ابن الصلاح: ودليلُ ذلك أنه سئل عن حديث أبي هريرة «فإذا قرأ فأنصتوا» هل هو صحيح؟ فقال: عندي هو صحيح. فقيل: لِمَ لمْ تضعه هنا؟ فأجاب بذلك. اهـ[(٤)].

قلت: فيجوز معارضةُ حديثٍ أخرجاه أو واحدٌ منهما بحديثٍ صحيح أخرجه غيرُهما.

---

(١) ص ٤٦.
(٢) في «صحيحه» في كتاب الصلاة في آخر (باب التشهد) ٤ : ١٢٢.
(٣) وقع في الأصل وفي «التدريب» ص ٤٦ (فيها)، فعدّلته تبعاً وطبقاً لعبارة النووي في مقدمة «شرح صحيح مسلم» ١ : ١٦.
(٤) زدت على الأصل لفظة (النووي) بعد قوله: (ورجّح). وعبارة السيوطي في «التدريب» ص ٤٦ ـ ٤٧ بعد قوله: قالَهُ ابن الصلاح: «ورجّح المصنِّفُ ـ أي مصنّف متن التقريب وهو النووي ـ في